العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

حملة إرهابية للقاعدة تستهدف ضرب واجهة القانون في الشارع

مدير المرور العام لـ "المدى": خطط أمنية جديدة لدعم رجال المرور

□ بغداد / هشام الركابي

اكد مدير المرور العام ان وزارة الداخلية وبالتنسيق مع قيادة عمليات بغداد وضعت خططاً من شأنها دعم رجال المرور اثناء تأدية واجبهم.

وكان مصدر امني قد اكد للمدى ان التنظيمات الارهابية تحاول، عبر استهداف رجال المرور، ان تضرب واجهة القانون والنظام في الشارع.

وقال اللواء جعفر الخفاجي لـ" المدى" ان ايادي الارهاب بدأت تطول رجال المرور لكونهم يمثلون الواجهة الحضارية للعراق من خلال صيانة الحقوق وتطبيق القانون في الشارع.

مضيفا ان التحديات والاستهدافات التي تواجه رجل المرور في الشارع سوف لن تثنيه عن تأدية الواجب المكلف به.

ورغم الاستهدافات المتزايدة فان الخفاجي يؤكد ان رجال المرور منتشرون في الشوارع والتقاطعات وهم مصرون على تنفيذ الواجبات المناطة بهم.

وبشأن الاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية للحيلولة دون تكرار استهداف رجال المرور قال الخفاجي: ان وزارة الداخلية جهزت رجال المرور بالسيارات والدراجات والمعدات اللازمة كما قامت بتسليح عناصر المنتسبين باسلحة شخصية "مسدس" و"البندقية" بهدف مواجهة كل من يحاول النيل منهم اثناء الواجب.

من جانبه، قال قائد القوات البرية الفريق علي غيدان في مؤتمر صحفي حول الهجمات التي تستهدف شرطة المرور، ان "القسم الاكبر منهم غير مسلحين لذلك فهم اهداف سهلة للارهابيين".

واشار الى انه "في الاعوام ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨، كان رجال شرطة المرور مسلحين (برشاشات). لكن بعد الاستقرار الامني الذي شهدناه في البلاد، سمحنا لهم بحمل اسلحة في الجانب للحماية الشخصية" فقط.

وتابع "الان نحن نبحث تسلحيهم ببنادق طويلة"، اي رشاشات.

في غضون ذلك وعلى صعيد الهجمات التي تستهدف رجال المرور أفاد مصدر في الشرطة امس، اصابة ٦ اشخاص بينهم ثلاثة من عناصر المرور بانفجار عبوة ناسفة استهدفت احدى دوائر المرور غرب بغداد.

واستشهد شخصان بينهم شرطي مرور وجرح عشرة آخرون بينهم سبعة من شرطة المرور في انفجار عبوة ناسفة وهذا يشكل واحدا من سلسلة هجمات استهدفت في الايام الماضية شرطة المرور في بغداد قبيل انسحاب القوات الاميركية من البلاد.

وقال مصدر في وزارة الداخلية طالبا عدم كشف هويته ان "شخصين بينهم شرطي مرور استشهدا وجرح عشرة اخرون بينهم سبعة من شرطة المرور في انفجار عبوة ناسفة". (الفرنسية).

واوضح ان "الانفجار وقع صباح امس عند المدخل الرئيس لمديرية شرطة منطقة الغزالية".

وقال ضابط كبير في مديرية شرطة مرور بغداد بعد سلسلة الهجمات التي استهدفت شرطة المرور في مناطق متفرقة من بغداد: "نمثل الخطوط الامامية في المعركة ضد الارهاب".

واضاف الضابط الذي طلب عدم كشف هويته "جميع رجال المرور باتوا يشعرون بخطر الموت (يلاحقهم) لكنهم يواصلون القيام بواجباتهم".

وشدد على ان "رجل المرور هو رمز للسلام والامان ويقوم بفرض القانون، وغيابه يعني غياب الامن والسلطة".

ورأى ان "الجهة التي تزرع العبوات وتنفذ الاغتيالات هي ذاتها (...)جهة جبانة رغم ان ذلك مخالف للقوانين والشرائع".

وقال مصدر في وزارة الداخلية ان اول هجوم ضد شرطة المرور وقع في ٢٣ من تموز الماضي في شارع فلسطين حيث انفجرت عبوة ناسفة ادت الى جرح اثنين من عناصر شرطة المرور.

واكد استمرار الهجمات خلال الايام الماضية

ووفقا لحصيلة اعلنها المصدر ذاته، استشهد خمسة على الاقل من عناصر شرطة المرور واصيب حوالي ٢٧ اخرون منهم بجروح في سلسلة هجمات في مناطق متفرقة من بغداد.

ففي الثالث من اب الجاري، استشهد اثنان من عناصر شرطة المرور وجرح اربعة اخرون في انفجار عبوة ناسفة في منطقة الخلاني واخرى في البياع وهجوم مسلح بسلاح كاتم للصوت قرب مستشفى الكندي.

وفي اليوم التالي، استشهد احد عناصر شرطة المرور بهجوم مسلح في منطقة القادسية واصيب اثنان من رفاقه بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دوريتهم في اليرموك.

وفي الخامس من الشهر نفسه، اصيب احد عناصر شرطة المرور في انفجار عبوة ناسفة زرعها مجهولون عند مظلته في ساحة ميسلون. وقتل آخر في اليوم التالي في انفجار عبوة ناسفة في شارع حيفا.

وفي السابع من آب، جرح اثنان من عناصر شرطة المرور بهجوم مسلح باسلحة كاتمة للصوت.

وامس الاحد، اصيب ١٢ من عناصر شرطة المرور بانفجار اربع عبوات ناسفة، اثنان منها في منطقة الكاظمية واخرى في منطقة العلاوي والاخيرة في البياع.

وكان عناصر شرطة المرور يؤدون اعمالهم قبل عام ٢٠٠٧، وهم يرتدون زياً غير نظامي ويغطي بعضهم وجهه تجنباً لاستهدافه من تنظيم القاعدة.

وقد بدأوا تطبيق النظام بشكل جدي تدريجيا بنهاية هذا العام.

وقال الملازم احمد علي (٢٢ عاما) لوكالة فرانس برس "نحن مسالمون ونعمل لخدمة الناس وننظم السير".

واضاف ان "هذه الهجمات مدعومة من دول الجوار وتقوم بها القاعدة. انها تستهدف الحكومة وتلاحق كل من يمثلها بهدف اسقاطها".

ويرى رزاق مهدي (٥٨ عاما) متقاعد، ان "استهداف رجال شرطة المرور عمل اجرامي لايقبل به اي انسان، فهم يعملون تحت الشمس لخدمة الجميع".

وللمرة الاولى قامت دوريات شرطة المرور في بغداد بحمل اسلحة رشاشة وتفتيش السيارات المشتبه بها، بالتعاون في بعض الاحيان مع الاجهزة الامنية الاخرى.

شرطي مرور يحمل بندقية رشاشة بعد استهدافهم من قبل الارهابيين.. أ ف ب

الدباغ للمدى: للجميع حق الاشتراك في العملية السياسية

ممثلو منظمات المجتمع المدني يشكون تغييب دورهم في صناعة القرار السياسي

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

يشكو عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني من "تغييب" دورها في الحياة السياسية، اضافة الى غياب الدعم الحكومي. واكد ممثلو المنظمات الذين تحدثوا الى المدى امس الاثنين ان الامر لا يقتصر على غياب الدعم، بل يصل الى حد التدخل الحكومي في اعمالها من خلال ربطها بالجهات الحكومية ووضع الشروط الصعبة من اجل اعطاء اجازة للقيام بمهامها.

بينما يصف بعض المراقبين اغلب هذه المنظمات بانها تجارية وفئوية لا تعمل لخدمة العراق، معتبرين ان سبب ذلك هو عقلية تلك المنظمات.

الحكومة من جانبها ترى ضرورة العمل مع جميع الجهات من اجل انجاح الديمقراطية في العراق ولكن مع وجوب الالتزام بمعايير وشروط هذه المنظمات حتى لاتكون هناك منظمات وهمية وغير حقيقية.

غياب الدعم

المحامي حاتم الساعدي رئيس جمعية حقوق الانسان يقول في حديث لـ"المدى" ان منظمة حقوق الانسان هدفها نشر ثقافة حقوق الانسان والرقابة على السلطة التنفيذية واذا ما وجد خلل تقوم باعطاء الحلول اللازمة، مضيفا ان وظيفة منظمات المجتمع المدني هي نشر الوعي الثقافي من اجل بناء مجتمع عراقي رصين.

اما بشأن الدعم الحكومي يقول الساعدي لايوجد أي دعم حكومي انما هناك تدخل من الحكومة فيما يتعلق بالاجازة والنظام الداخلي كونها تتمتع بالاستقلالية، مشيرا الى ان منظمات المجتمع المدني اصدرت العديد من البيانات من خلال وسائل الاعلام تدعو الى تشكيل حكومة شراكة وطنية بما ان الوضع الحالي يتطلب هذا الشيء، اما بشأن وجود هذه المنظمات في الشارع يقول انها موجودة رغم محاولات الحكومة تغييبها عن طريق الاستفراد والتفكير بالنايابة عن الاخر.

القرارات التعسفية

من جانبه يقول فالح كاظم عن مجلس السلم والتضامن لـ"المدى" : ان منظمات المجتمع المدني خلال فترة النظام السابق جيرت لخدمة النظام السياسي انذاك وبعد ٢٠٠٣ بدأت تتحرك هذه المنظمات وبدأ يكون لها الممثلون الحقيقون ولكن سرعان ما اخذت العملية مجرى اخر بعد ان سيطرت بعض القوى على هذه المنظمات ومن ثم بدأ الصراع بين الاحزاب السياسية للسيطرة على هذه المنظمات، كاظم يشير الى ان صدور قرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥ والذي قام بتجميد اموال المنظمات وقفت بموجبه كل الانتخابات على ان تجرى الانتخابات من خلال لجنة وزارية والتي بدورها كانت تخضع لضغوط من قبل الاحزاب المسيطرة على هذه اللجان، كان له الاثر الواضح على عمل هذه المنظمات.

كاظم يؤكد ان هناك بعض المنظمات كان لها دور فعال وقامت بمحاسبة الحكومة.

اما الخبير في مؤسسات المجتمع المدني باسم جميل انطون فقد قال لـ"المدى" ان: المنظمات بعد ٢٠٠٣ كان لها دور كبير في تعزيز المجتمع المدني خصوصا تلك التي لها اهداف شبابية ومهنية، مضيفا ان نكسة حدثت بعد ربط هذه المنظمات بوزارة المجتمع المدني حيث قل مقدار هذا الدور بالرغم من ذلك كان لبعض المنظمات دور في الرأي السياسي من خلال الضغط على اصحاب القرار ومن خلال النداوت التي تقوم بها ومجلس السلم والتضامن والذي كان له الدور في نشر ثقافة سياسية واقتصادية واجتماعية.

انطون يشدد على النضال الذي كان لمنظمات المجتمع المدني والذي توج بتغيير القانون التعسفي لوزارة المجتمع المدني بقانون اخر لابأس به يمكن تعديله في المرحلة القادمة، عادا ان هذا ثمرة جهود لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس النواب. مؤكدا على ان الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بدأ ينافس الاحزاب السياسية والسبب في ذلك هو ان هذه المنظمات لاتعمل لمصلحة احد فهي لاترغب في الحصول على مكاسب او مناصب وتعمل بدون اجر.

انطون يرى ان المنظمات اصبحت تقود الجماهير لكن تأثيرها على القرار الفعلي لم يكن بالمستوى المطلوب كون مركز هذا القرار مسيطراً عليه من قبل الاحزاب.

الدور الطفيلي

الاكاديمي د.هاشم حسن يذهب في حديث لـ"المدى" الى ان منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الشمولية هي مجرد واجهات سياسية ومروجة للدكتاتورية اما في ظل المجتمعات الديمقراطية فان عملها يكون رقابياً بالدرجة الاساس فهي تراقب الاعمال التي تقوم بها السلطات وكذلك تقوم بنشر فكرة الديمقراطية.

حسن يضيف ان دور الكثير من هذه المنظمات ومع الاسف لم يكن فعالا وانما استخدم لاغراض تجارية وربحية حيث قامت بدور طفيلي من خلال سرقة المال العام واموال المنظمات المانحة ، مشددا على ان المنظمات في العراق لم تكن لها دور كما حصل في اوروبا ففي العراق كان غيابها شبه كلي وليس لها فعالية في المجتمع.

الحكومة

المتحدث باسم الحكومة العراقية "علي الدباغ" رد على الاتهامات التي وجهت الى الحكومة من قبل هذه المنظمات فتحدث لـ"المدى" قائلاً ان مسألة تشكيل الحكومة يجب ان تشمل جميع القطاعات والاطراف سواء من كان في مجلس النواب او خارجه فهذا الامر مشروع للجميع وبالتالي تستطيع أي جهة ابداء رأيها بالموضوع.

الدباغ يشير الى مسألة وصفها بالمهمة حيث يقول ان مسألة منظمات المجتمع المدني لم تقرر في البلاد كيفية قيام هذه المنظمات بعملها، عادا عدم فعالية هذه المنظمات يرجع سببه الى حداثة التجربة في البلاد. اما بشأن مسألة تدخل الحكومة في عمل هذه المنظمات يقول: بالتأكيد ان من واجبات الحكومة تنظيم عمل هذه المنظمات خصوصا بعد ظهور عدد من المنظمات الوهمية غير الحقيقية وهذا الشيء يعد خطراً على البلاد.

مهدي العلاق: التعداد إجراء فني وليس له أية علاقة بالانتخابات

□ بغداد / المدى والوكالات

عدت اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠ التعداد عملاً فنياً هدفه توفير منظومة معلومات تخدم خطط التنمية الوطنية والقومية وراسمي السياسات ومتخذي القرارات بعيداً عن اية موضوعات سواء كانت سياسية او غيرها.

وقال رئيس غرفة عمليات التعداد الدكتور مهدي العلاق رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي امس الاثنين: ان اللجنة تقدر جميع التوجهات السياسية والمطالبات والوطنية ومن جميع الكتل والاحزاب السياسية، مستدركاً بأن التعداد العام للسكان والمساكن هو عمل فني هدفه توفير منظومة معلومات تخدم خطط التنمية الوطنية والقومية وراسمي السياسات ومتخذي القرارات مشيراً عدم وجود اي ارتباط بين عمل التعداد والاستحقاقات الاخرى كالانتخابات وغيرها.

واكد ان مرجعيتنا في هذه الفعالية هي الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن وقد تم تشكيلها بموجب قرار من مجلس الوزراء لافتاً الى ان قانون التعداد مصادق عليه من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية وليس لدينا اي موانع من تنفيذ التعداد.(الوكالة الاخبارية)

وكانت جهات سياسية قد اعلنت في وقت سابق رفضها لأجراء التعداد العام في مدينة كركوك دون تطبيق المادة (٢٣) من قانون انتخابات مجالس المحافظات التي تقضي بتدقيق سجلات الناخبين وانهاء دعاوى الملكية وتقاسم السلطة.

وذكر بيان اصدرته الحركة التركمانية العراقية أيلي ان اجراء التعداد دون الاستناد الى السجلات السابقة والوثائق مع الأخذ بنظر الاعتبار العدد الخيالي للوافدين للمدينة بعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ والاثار المترتبة على ذلك من عملية تغيير ديمغرافي للواقع السكاني لها وازدياد عدد الأحياء والمحلات والدور ما ينعكس سلبا اجتماعيا واقتصاديا واداريا وسياسيا على وضع مدينة كركوك ومناطق الموصل وصلاح الدين وديالى.

وتابع البيان أن الحركة ترفض اجراء التعداد العام في هذه المرحلة وتحمل الحكومة المركزية والحكومات المحلية المسؤولية التاريخية والقانونية والدولية المترتبة على الانجرار خلف السياسات الخاطئة التي تسبب تعميق فجوة الانقسامات والنزاعات الأثنية والسياسية.

وطالبت الحركة جميع القوى الوطنية بغض النظر عن توجهاتها وانتماءاتها او تحت اي مسمى اخر الى تحكيم صوت المنطق والعقل والتفكير السليم والتفاهم من اجل انقاذ هذه المنطقة وتطالب في نفس الوقت الجميع لتوحيد الصف والكلمة لممارسة الضغط على مراكز القرار من اجل تأجيل التعداد لحين وضع الية ترضي الجميع وترجع لكل ذي حق حقه.

التعداد السكاني

بلد لا يعرف إنتاجه الحقيقي

هل سيكون العراق قادرا على إنتاج النفط بالشكل المطلوب

□ عن: موقع افكار حول العراق

العراق بلد يعتمد على النفط، حيث ٩٥ ٪ من عائداته ستأتي هذا العام من خلال بيعه للنفط وكان العراق مؤخرا قد وقع اثني عشر عقدا مع شركات الطاقة الدولية والتي تتمنى أن يرتفع انتاج العراق من ٢,٤ مليون برميل يوميا الى ١٢ مليون برميل بحلول عام ٢٠١١ .

وفي وقت لاحق من هذا العام تخطط البلاد لبناء اربعة مصاف واحد منها معروض بالفعل في جولة التراخيص لرفع انتاج العراق من الغاز والديزل... الخ، والسؤال الذي يتبادر الى الذهن كم ان العراق قادر على انتاج مثل هذه المنتجات ضمن الاهمية الاقتصادية على المدى البعيد للبلاد ؟ فالمشكلة تكمن في انه لايوجد أحد متأكد كم كمية النفط التي ستضخ وكم كمية الوقود التي يتم صناعتها بسبب قلة الاشراف والانتشار الواسع للفساد .

ان احدى القضايا الرئيسة التي تواجهها صناعة النفط في العراق هي فقدان المقاييس الكافية ففي عام ٢٠٠٧ بدأت وزارة النفط بوضع مقاييس عبر البلاد لمعرفة كم هي كمية النفط والمنتجات التي تنتجها المصافي . وفي شهر كانون الاول من عام ٢٠٠٨ وجدت الفحوصات انه تم تركيب فقط ٣٣ ٪ من المقاييس في ذلك الوقت، وفي ايلول من عام ٢٠٠٩ كشف تقرير عن تحسن ملحوظ، ففي شركة نفط الشمال كان هناك فقط مقياسان يعملان من مجموع ٣٤ بينما لم يكن هناك مقاييس في شركة نفط ميسان وشركة نفط الجنوب ومصفاة ذي قار وكان يفترض ان يتم وضع ٥٩ مقياسا في مصافي جنوب العراق ، لكن لم تكن هناك رسائل اعتماد لشرائها وكانت هناك تقارير صحفية قد تحدثت عن ان مصفاة بيجي في محافظة صلاح الدين كانت المقاييس فيها ايضا لاتعمل او تم تثبيتها من قبل عمال فاسدين .

في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ قدمت وزارة النفط خطة لانهاء عمل تنصيب كل مقاييسها بنهاية عام ٢٠١١ لكنها تأخرت لحد الآن وحتى لو ان العراق نجح في تركيب كل هذه المقاييس فان ذلك سوف لن يحل مشاكله حيث ان البلاد تستخدم ثلاثة انواع من المقاييس لا تتكامل مع بعضها البعض ولايتم تفحص جودتها دائما حيث ان الثقة فيها منخفضة وبدون تقرير جيد عن معدل انتاجيتها .ان من الاستحالة ان يحسب العراق انتاجية صناعته النفطية بالكامل والمقاييس يفترض ان تحل هذه المشكلة لكن يظل هناك تساؤل فيما اذا كان هناك فرصة ان يتم نصبها بالكامل او ان تكون تلك المقاييس يمكن الوثوق بها .

الفساد ايضا يصيب عمل النفط ايضا ، فقد ذكر مفتش عام وزارة النفط بان صناعة النفط تعاني من فقدان الادارة وقلة الاشراف والسيطرة وهذا ما يفتح الكثير من الفرص للسرقة والرشاوى والنشاطات غير القانونية الأخرى. فمثلا تزييف البعض من الوثائق داخل الوزارة والذي يعتبر نموذجا ، لذلك هناك دائما تساؤل حول ماهية التقارير التي تتعلق بالانتاج النفطي .

هذا الامر يحيلنا الى قضية تهريب النفط الذي كان عملا رئيسا منذ التسعينيات وكان النفط ومنتجات المصافي تسرق من خلال الانابيب والمصافي ووسائل الخزن وفي الكثير من الاحيان كانت هذه العملية تتم من خلال التواطؤ مع بعض العمال الحكوميين الذين يزودون الصحف بتقارير مزورة لتغطية السرقات ففي عام ٢٠٠٧ اعلن العراق بانه ما بين ١٠٠ الف الى ٣٠٠ الف برميل من النفط يوميا لاتعد في الحسبان.

وهذا بالطبع يعود الى التهريب، الفساد ايضا سبب رئيس آخر حول لماذا تكون انتاجية العراق مصدر تساؤل حيث ان هناك بعض المسؤولين في وزارة النفط يقومون باعداد ارقام مزورة لكي يقوموا بتغطية تورطهم في التهريب والجرائم الاخرى؟

النفط شريان الحياة في العراق، وعلى الرغم من انه يفترض ان تكون هذه الصناعة حكرا على الدولة لذلك نرى ان هناك العديد من الفراغات في ادارتها وهو ما يجعل منها غموضا حول معرفة طبيعة ما يجري بالضبط .

لاتوجد بالاضافة الى ذلك اجهزة قياس فعالة وهناك تهريب مستمر للنفط كذلك فان البعض من موظفي وزارة النفط لا يمكن الوثوق باحتفاظهم لسجلات دقيقة والنتيجة هي خسارة العراق لمليارات من الدولارات سنويا وليس هناك من اشارة الى ان هذه المشكلة يمكن ان تحل في القريب العاجل حيث ان الحكومات التي اعقبت سقوط نظام صدام لم تكن جدية بما فيه الكفاية لحصر السيطرة على عمل النفط، ذلك لأن العديد من الاحزاب السياسية مستفيدة من ضبابية هذه الرؤيا لملء جيوبهم الخاصة والى ان تتغلب النخبة السياسية في البلاد على هذه القضية سيظل العراق غير عارف بمقدار انتاجه من النفط ولا كمية الارباح التي يحصل عليها.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد